



## دراسة اقتصادية للأهمية الإنتاجية والتصديرية للتمور المصرية

دعاء حسين إبراهيم محمود\*

قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية - كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية - مصر

Received: 26/03/2018 ; Accepted: 17/05/2018

**الملخص:** يصنف النخيل علميًا كأحد أنواع أشجار الفاكهة المعمرة، التي تتميز بأهمية اقتصادية وإنتاجية عالية في الوطن العربي بوجه عام، وفي مصر بوجه خاص، حيث أنها تأتي في المرتبة الأولى عالميًا في إنتاج التمور، ويستهدف البحث دراسة بعض مؤشرات التجارة الخارجية للتمور المصرية، بالإضافة إلى التنبؤ بأهم المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية للتمور المصرية، حتى عام 2020، ومن النتائج التي تم التوصل إليها: ارتفاع معدل نمو الواردات من التمور عن معدل نمو الإنتاج المحلي منها بفارق بلغ نحو 18.9%، بينما ارتفع عن معدل نمو صادراتها بفارق حوالي 5%، خلال فترة الدراسة (2000-2015)، وهو مؤشر غير مطمئن، وسوف يستمر هذا الأمر لفترة طويلة نظراً للفرق الكبير بين معدلات النمو المختلفة، ويتفق ذلك مع نتائج التنبؤ، حيث سيزداد الإستهلاك بحوالي 127.8%، وتزداد الواردات بحوالي 95.3% وهذه الزيادة تفوق الزيادة في الإنتاج الذي سيزداد بحوالي 32.2% بينما سوف تزداد الصادرات بحوالي 29.8%، زيادة الأهمية النسبية لإنتاج مصر من التمور من 17.32% إلى 20.3% خلال عامي 2013، 2015 على الترتيب من الناتج العالمي، ولا زالت مصر في مقدمة الدول المنتجة للتمور عالميًا، وبلغ مؤشر النصيب السوقي للصادرات المصرية من التمور حوالي 14.4%، مما يعكس وجود منافسة للتمور المصرية في الأسواق الخارجية، كما بلغ نصيب الفرد من التجارة الخارجية للتمور المصرية حوالي 0.44 دولار/ للفرد، وبلغ معدل تغطية الصادرات للواردات من التمور المصرية بحوالي 606%، وهو معدل عالي يعكس فائض في الميزان التجاري المصري للتمور، وقد ارتفع معدل اختراق الأسواق نسبيًا في بعض الدول، بينما انخفضت درجة الانفتاح السوقي، يعتبر ذلك دليلاً على ضعف القدرة التنافسية للتمور المصرية لمواجهة المنافسة على الصادرات، ويتضح من نتائج مصفوفة التجارة الخارجية للتمور المصرية ضعف قدرة تلك التمور على منافسة التمور الأخرى التي تصدرها الدول المنافسة؛ حيث أن المنافسة في السوق العالمي أصبحت تركز على مواصفات الجودة العالمية وليس مجرد الأسعار.

**الكلمات الاسترشادية:** النصيب السوقي، معدل التغطية، معدل اختراق الأسواق، صادرات التمور، التنبؤ.

### المقدمة والمشكلة البحثية

الوطن العربي بوجه عام، وفي مصر بوجه خاص، إذ تتميز مصر بمناخ مناسب للعديد من الأصناف سواء الرطب أو نصف الرطب أو الجاف، والتي تلائم الأذواق المختلفة من المستهلكين.

هذا وتبلغ مساحة نخيل البلح في مصر حوالي 119.98 ألف فدان، تمثل نحو 8.79% من إجمالي مساحة أشجار الفاكهة في مصر، والباينة حوالي 1.35 مليون فدان، عام 2015. ويبلغ الإنتاج الكلي من التمور المصرية حوالي 1.68 مليون طن يمثل نحو 15.11% من إجمالي الإنتاج الكلي لمحاصيل الفاكهة والبالغ حوالي 11.16 مليون طن في نفس العام؛ ويعتمد إنتاج التمور على تعداد الإناث المثمرة لنخيل البلح والبالغ حوالي 14.96 مليون نخلة، عام 2015 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016).

يتميز نخيل البلح بكونه موردًا اقتصاديًا متعدد الاستخدامات من الناحية الاقتصادية والغذائية والبيئية فالناتج الأساسي لنخيل البلح هو التمر، الذي يستخدم في الإستهلاك المباشر كسلعة نهائية عالية القيمة الغذائية، لما يحتويه على عناصر غذائية مثل الماء والمعادن والأملاح والفيتامينات والسكريات، هذا بالإضافة إلى الإستهلاك غير المباشر للمنتجات الثانوية للنخيل، والتي تدخل في العديد من الصناعات التحويلية الهامة كصناعة الأخشاب والورق والليف والحبال والأعلاف، بالإضافة إلى صناعة التمور وهي الصناعة الأساسية لمنتجات نخيل البلح، (القحطاني، 2011).

ويصنف نخيل البلح علميًا كأحد أنواع أشجار الفاكهة المعمرة، التي تتميز بأهمية اقتصادية وإنتاجية عالية في

\* Corresponding author: Tel. : +2035924391  
E-mail address: doaa.mahmoud@alexu.edu.eg

كما اعتمد البحث أيضًا على أدوات التحليل الإحصائي والاقتصاد القياسي التي تشتمل على تحليل السلاسل الزمنية، مع عمل الخطوات القياسية لضمان أن جميع متغيرات الدراسة ساكنة أو مستقرة سواء في المستويات أو عند الفروق الأولى باستخدام اختبار جذر الوحدة، كما تم إجراء التنبؤ لمتغيرات الدراسة عند الفروق الأولى، باستخدام طريقة هولت وينترز (Holt-Winters).

#### دالة النمو

وهي الدالة لوغاريتمية الأس، بمعنى أن الدالة كلها مرفوعة على الأساس الطبيعي "e" وتأخذ الصيغة التالية:

$$Y = e^{(a+bx)}$$

وبإدخال اللوغاريتم عليها تصبح الدالة على الصورة الآتية:

$$\ln Y = a + bX$$

وهذه الدالة الأسية تسمى في الاقتصاد دالة النمو إذا كانت محسوبة لسلاسل زمنية، حيث يدل انحدار (X) وهو (b) عن معدل النمو السنوي والذي إذا ضرب في (100) يصبح نسبة مئوية، (الشرقاوي، 2012).

هذا بالإضافة إلى تقدير بعض مؤشرات التجارة الخارجية كما يلي:

#### مؤشر النصيب السوقي

يعكس هذا المؤشر حجم المبيعات الخارجية لأي دولة في سوق ما، حيث يدل على وجود سوق حقيقي للبلد المصدر في البلد المستورد أم لا، ويعبر عن النسبة المئوية لصادرات دولة ما من سلعة معينة إلى واردات تلك السوق من مختلف دول العالم من تلك السلعة ويتم حسابه بالمعادلة التالية:

$$MSH_{ji} = (X_{jci}/M_{cwi}) \times 100$$

حيث أن:

$MSH_{ji}$ : النصيب السوقي للدولة  $j$  من السلعة  $i$  في سوق معين.

$X_{jci}$ : صادرات الدولة  $j$  إلى الدولة  $c$  من السلعة  $i$ .

$M_{cwi}$ : واردات الدولة  $c$  من دول العالم من السلعة  $i$  (عبد الحميد، 2008).

#### نصيب الفرد من التجارة الخارجية

يعبر هذا المؤشر عن متوسط ما يحصل عليه الفرد من مجموع التجارة الدولية (الصادرات + الواردات) وتحسب بقسمة مجموع التجارة الدولية على عدد السكان (عبد الحميد، 2008).

معدل التغطية لسلعة ما = (قيمة صادرات السلعة / قيمة

$$\text{واردات السلعة}) \times 100$$

#### المشكلة البحثية

على الرغم من زيادة المساحة المزروعة بنخيل البلح من 108.77 ألف فدان عام 2014، إلى 119.98 ألف فدان عام 2015. وما ترتب على ذلك من زيادة الإنتاج الكلي، من حوالي 1.46 مليون طن عام 2014، إلى حوالي 1.68 مليون طن عام 2015، تأخذ به مصر المرتبة الأولى عالميًا، والذي يمثل نحو 20.3% من إجمالي الناتج العالمي للتمور، والبالغ حوالي 8.3 مليون طن، عام 2015 (منظمة الأغذية والزراعة FAO، 2015). وعلى الرغم من وجود فائض في الميزان التجاري للتمور المصرية، إلا أن حجم الصادرات الكلية للتمور المصرية قد تراجع في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ حيث احتلت مصر المرتبة الثامنة في الصادرات العالمية للتمور، بما يمثل نحو 3% من إجمالي الصادرات العالمية من التمور، مقارنة بدول أخرى أقل من مصر من حيث الكمية المنتجة، ولكنها متقدمة عالميًا من حيث الأهمية النسبية لصادراتها من التمور، هذا بالإضافة إلى ضآلة الناتج المحلي من التمور المصنعة (العجوة)، حيث بلغت كمية الناتج منها حوالي 34 طن فقط، بما قيمته حوالي 332 ألف جنيه، عام 2015. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015)، الأمر الذي يستلزم إلقاء الضوء على كمية الناتج من التمور المصرية وكذلك التنافسية الدولية للتمور، في محاولة لإيجاد بعض الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع في كمية الصادرات من التمور المصرية، مما يؤثر سلبًا على الميزان التجاري المصري، فضلاً عن خروج مصر من بعض الأسواق العالمية للتمور (منظمة الأغذية والزراعة FAO، 2015).

#### الأهداف البحثية

- استهدف البحث بصفة رئيسية دراسة اقتصاديات إنتاج وتصدير التمور المصرية، من خلال دراسة كل من:
  - 1- تقدير معدلات النمو السنوي لأهم المؤشرات الإنتاجية للتمور المصرية خلال الفترة 2000-2015.
  - 2- دراسة الأهمية النسبية للإنتاج والصادرات والواردات المصرية من التمور خلال عامي 2013، 2015.
  - 3- تقدير أهم مؤشرات التجارة الخارجية للتمور المصرية خلال عام 2013.
  - 4- دراسة التوقعات الإنتاجية والاقتصادية للتمور المصرية لعام 2020.

#### مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمد البحث على كل من التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي في تقدير دوال النمو، وحساب كل من معدل النمو ومقدار التغير السنوي للمؤشرات الإنتاجية محل الدراسة،

معدل النمو السنوي لكمية وقيمة الصادرات نحو 16.4% و25.6%، أي ما يعادل حوالي 1.15 ألف طن و1.89 مليون دولار سنويًا لكل من كمية وقيمة صادرات مصر من التمور على الترتيب، في حين بلغ معدل النمو السنوي لكمية وقيمة الواردات 21.4% و33.8% أي ما يعادل حوالي 437.7 طن، و646.5 ألف دولار سنويًا لكل من كمية وقيمة الواردات المصرية من التمور على الترتيب. ويقدر معدل نمو الميزان التجاري للتمور بنحو 23.3%، أي ما يعادل حوالي 1.99 مليون دولار سنويًا. أما بالنسبة لسعر المنتج فقد بلغ معدل تدهوره السنوي نحو 2.2%، بما يعادل حوالي 7.32 دولار/طن. ويتضح من تقدير دوال النمو، أن معدل نمو الواردات من التمور ارتفع عن معدل نمو الإنتاج منها بفارق بلغ حوالي 18.9%، في حين ارتفع عن معدل نمو صادراتها بفارق بلغ حوالي 5%، وهو مؤشر غير مطمئن، خاصة وأن محصول التمر المصري يعتبر من المحاصيل التصديرية الهامة التي يعتمد عليها الاقتصاد الزراعي المصري. ويمكن القول بأن سعر المنتج المتدهور يعد أحد العوامل المسببة لهذا الفارق بين معدل نمو الواردات ومعدل نمو الصادرات.

بتقدير دوال النمو لكل من كمية وقيمة الإنتاج الكلي للتمور المصنعة (العجوة)، خلال الفترة 2006-2015 (جدول 2). حيث لم تتوافر بيانات عن الكميات المصنعة من التمور قبل عام 2006. فقد تبين أنها تتخذ اتجاهًا عامًا تنازليًا، خلال الفترة 2006-2015، بمعدل انخفاض سنوي بلغ نحو 47.3% و40% لكل من كمية وقيمة الإنتاج على الترتيب، بما يعادل حوالي 773 طن و3.6 مليون جنيه سنويًا، وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار آلات ومعدات تصنيع التمور وعدم توافرها بسهولة، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الإستثمار في هذا المجال فضلًا عن خروج بعض المصنعين من مجال تصنيع التمور.

### الأهمية النسبية لكل من الإنتاج والصادرات والواردات من التمور المصرية

في هذا الجزء تم استنتاج بعض المؤشرات وفقاً للبيانات المتاحة لدى منظمة الأغذية والزراعة، حيث تم حساب الأهمية النسبية الإجمالية للتمور حتى عام 2015، أما بالنسبة للتجارة البينية للتمور بين الدول المصدرة والمستوردة لها عالميًا وحجم تلك الصادرات والواردات بالنسبة للصادرات والواردات العالمية، فإن هذه البيانات متاحة فقط حتى عام 2013. ومن ثم فقد تم مقارنة إنتاج التمور بين عامي 2013، و2015.

### الأهمية النسبية لإنتاج مصر الكلي من التمور خلال عامي 2013 و 2015

وجد أن أهم عشر دول منتجة للتمور مرتبة وفقاً لأهميتها النسبية في الإنتاج، والتي يمثل إنتاجها حوالي 87.7% من الإنتاج العالمي للتمور (جدول 6). شغلت مصر المرتبة الأولى من حيث الإنتاج العالمي، حيث بلغ

ويعكس هذا المؤشر مدى وجود فائض في الميزان التجاري للسلعة ما (حسني، 1994).

### درجة الانفتاح السوقي

هو نسبة قيمة الواردات والصادرات إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهو يعبر عن درجة تعامل الدولة مع العالم الخارجي (حسني، 1994).

### معدل اختراق الأسواق

يقيس هذا المعدل قدرة السلعة على اختراق أسواق تصديرية معينة، باستخدام بيانات الدول المراد اختراق أسواقها، وقد تم اختيار الدول الأكثر أهمية نسبيًا في إستيراد التمور، والتي توافرت لها البيانات اللازمة لتقدير هذا المؤشر، ويمكن صياغته كما يلي:

$$MPR_{ij} = (M_{ij} / (Q_{ij} + M_{ij} - X_{ij}))$$

حيث أن:

$MPR_{ij}$ : معدل اختراق الأسواق

$M_{ij}$ : تمثل واردات الدولة  $Z$  من السلعة  $Z$

$Q_{ij}$ : تمثل إنتاج السلعة  $Z$  في الدولة  $i$

$X_{ij}$ : تمثل صادرات السلعة  $Z$  بواسطة الدولة  $i$

وكلما ارتفعت قيمة مؤشر اختراق السوق (لسوق معين)، دل على أن هذا السوق أكثر قبولاً للسلعة، أو أن هذه السلعة أكثر قدرة على اختراق السوق محل الاهتمام (حسني، 1994).

كما اعتمد البحث على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من كل من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة FAO، خلال الفترة (2000-2015)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال نفس الفترة. مستعينًا بذلك بالبرامج الإحصائية اللازمة SPSS، Eviews.

### النتائج والمناقشة

#### معدل النمو لأهم المؤشرات الاقتصادية للتمور خلال الفترة 2000-2015

باستعراض الدوال الواردة بجدول 1، تبين من خلال الشكل الإنتشاري وتقدير مستوى المعنوية عند المستوى الإحصائي 0.01 و0.05 أن أفضل النماذج هي دالة النمو، وقد تم تقدير دوال النمو لأهم المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية للتمور خلال الفترة 2000-2015. هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي للمساحة المزروعة نحو 2.8%، أي ما يعادل حوالي 2.26 ألف فدان، بينما بلغ معدل نمو الإنتاج الكلي نحو 2.5%، أي ما يعادل حوالي 26.37 ألف طن، في حين بلغ معدل نمو الاستهلاك المحلي للتمور نحو 2.5%، بما يعادل حوالي 26.25 ألف طن. كما بلغ

جدول 1. دوال النمو للمساحة المزروعة، والإنتاج، والاستهلاك المحلي، والميزان التجاري للتمور المصرية، خلال الفترة 2015-2000

البيان	دالة النمو	F	R <sup>2</sup>	معدل النمو السنوي (%) * مقدار التغير السنوي **
المساحة المزروعة (ألف فدان)	$\text{LnY}_1 = 4.261 + 0.028 X$ (147.9)** (9.52)**	90.5	0.866	2.8
الإنتاج الكلي (ألف طن)	$\text{LnY}_2 = 6.93 + 0.025 X$ (269.5)** (9.54)**	91	0.867	2.5
الاستهلاك المحلي (ألف طن)	$\text{LnY}_4 = 6.93 + 0.025 X$ (251.2)** (8.73)**	76.3	0.845	2.5
كمية الصادرات (طن)	$\text{LnY}_5 = 7.41 + 0.164 X$ (27.5)** (5.9)**	34.8	0.713	16.4
قيمة الصادرات (ألف دولار)	$\text{LnY}_6 = 6.42 + 0.256 X$ (18.44)** (7.11)**	50.4	0.783	25.6
كمية الواردات (طن)	$\text{LnY}_7 = 5.34 + 0.214 X$ (14.13)** (5.47)**	29.9	0.681	21.4
قيمة الواردات (ألف دولار)	$\text{LnY}_8 = 3.91 + 0.338 X$ (13.01)** (10.89)**	118.6	0.894	33.8
سعر المنتج (دولار/طن)	$\text{LnY}_9 = 5.96 - 0.022 X$ (131.31)** (-4.69)**	22.1	0.612	-2.2
الميزان التجاري (ألف دولار)	$\text{LnY}_{10} = 6.34 + 0.233 X$ (13.37)** (4.76)**	22.6	0.618	23.3

\*معدل النمو السنوي (%) = معامل إنحدار دالة النمو  $\times 100$  \*\*مقدار التغير السنوي = معدل النمو السنوي  $\times$  المتوسط الحسابي المصدر: جمعت وحسبت من الجدولين 3 و4.

جدول 2. دوال نمو كمية وقيمة التمور المصنعة (العجوة) خلال الفترة 2015-2006

البيان	دالة النمو	F	R <sup>2</sup>	معدل النمو السنوي (%) * مقدار التغير السنوي **
كمية إنتاج التمور المصنعة (طن)	$\text{LnY}_{11} = 9.11 - 0.47 X$ (14.52)** (-4.68)**	21.92	0.733	-47.3
قيمة إنتاج التمور المصنعة (ألف جنيه)	$\text{LnY}_{12} = 10.53 - 0.40 X$ (16.13)** (-3.81)**	14.48	0.64	-40

\* معدل النمو السنوي (%) = معامل إنحدار دالة النمو  $\times 100$  \*\* مقدار التغير السنوي = معدل النمو السنوي  $\times$  المتوسط الحسابي المصدر: جمعت وحسبت من جدول 5.

جدول 3. تطور كل من المساحة المزروعة والإنتاج الكلي والإنتاجية الفردانية والاستهلاك المحلي وسعر المنتج للتمور المصرية خلال الفترة 2015-2000

السنوات	المساحة (ألف فدان)	الإنتاج الكلي (ألف طن)	الإنتاجية (طن/ الفدان)	الاستهلاك المحلي (ألف طن)	سعر المنتج (دولار/ الطن)
2000	71.59	1006.7	14.06	1004.2	417.5
2001	72.77	1113.3	15.30	1113.0	394.5
2002	73.19	1090.0	14.89	1085.8	324.6
2003	81.17	1121.9	13.82	1120.8	328.0
2004	85.28	1166.2	13.67	1163.6	358.7
2005	89.29	1159.7	12.99	1156.4	284.8
2006	88.38	1328.7	15.03	1324.6	393.9
2007	90.03	1313.7	14.59	1309.9	323.6
2008	90.97	1326.1	14.58	1318.8	319.6
2009	91.20	1270.5	13.93	1257.8	312.3
2010	103.60	1353.0	13.06	1335.4	309.8
2011	102.88	1373.6	13.35	1355.1	322.5
2012	95.10	1400.1	14.72	1392.0	297.9
2013	93.67	1328.5	14.18	1309.4	268.5
2014	108.77	1465.0	13.47	1452.7	269.5
2015	119.98	1684.9	14.04	1692.8	278.6
المتوسط	80.99	1055.03	12.79	1050.1	333.02

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة بيانات الموقع الإلكتروني WWW. FAO.org

جدول 4. تطور كل من كمية وقيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري للتمور المصرية خلال الفترة 2015-2000

السنوات	كمية الصادرات (طن)	قيمة الصادرات (ألف دولار)	كمية الواردات (طن)	قيمة الواردات (ألف دولار)	الميزان التجاري (ألف دولار)
2000	2669	1767	122	55	1712
2001	1190	600	879	312	288
2002	4545	2115	324	164	1951
2003	1839	633	769	228	405
2004	2861	1370	294	105	1265
2005	4076	2463	802	318	2145
2006	5090	3153	970	288	2865
2007	4704	3014	926	455	2559
2008	8995	7301	1618	568	6733
2009	14659	17535	1972	3091	14444
2010	19562	18529	1972	3091	15438
2011	23792	28211	5327	3732	24479
2012	11282	28716	3255	7023	21693
2013	24590	33402	5510	6424	26978
2014	13220	17200	6723	8740	10477
2015	9350	11830	8357	10530	3473
المتوسط	7004.69	7406.23	2045.50	1912.65	8556.6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة بيانات الموقع الإلكتروني WWW. FAO.org

جدول 5. تطور كمية وقيمة الإنتاج الكلي من التمور المصنعة (العجوة)، خلال الفترة 2006-2015

السنوات	كمية الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف جنيه)
2006	2362	11079
2007	5525	25741
2008	2442	15716
2009	3752	24162
2010	252	1121
2011	366	1912
2012	889	5321
2013	630	4356
2014	85	822
2015	34	332
المتوسط	1634	9056

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الصناعي السلعي، القاهرة، أعداد متفرقة.

جدول 6. الأهمية النسبية للإنتاج العالمي من التمور خلال عامي 2013، 2015

الدول المنتجة	2013		2015	
	الإنتاج (ألف طن)	الأهمية النسبية (%)	الترتيب	الأهمية النسبية (%)
مصر	1328.5	17.32	1	20.31
إيران	1014	13.22	3	12.65
الجزائر	848.2	11.06	4	11.93
السعودية	1095.2	14.28	2	10.74
العراق	676.1	8.82	5	7.26
الإمارات	237.9	3.10	9	7.08
باكستان	526.7	6.86	6	5.64
السودان	437.8	5.71	7	5.29
عمان	308.4	4.02	8	4.15
تونس	195	2.54	10	2.68

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، WWW.FAO.org.

التومر حوالي 99.77 ألف طن، أي نحو 12.08% من إجمالي الصادرات العالمية منها. وبالنسبة للصادرات المصرية من التومر فقد جاءت مصر في المركز الثامن عالمياً، بكمية صادرات بلغت حوالي 24.6 ألف طن في عام 2013، تمثل نحو 3% من الصادرات العالمية للتومر. مما يشير إلى ارتفاع الاستهلاك المصري منها، الذي بلغ حوالي 1.3 مليون طن في عام 2013. فمن الملاحظ أن معدل نمو إنتاج مصر من التومر بلغ حوالي 2.5%، في نفس الوقت زاد معدل نمو الواردات عن الصادرات بحوالي 5%، خلال الفترة 2000-2015 (جدول 1). ويعزى ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة الاستهلاك المحلي من التومر والذي زاد بنفس معدل الزيادة في الإنتاج، لأن مصر تعتمد في صادراتها على فائض الإنتاج عن الاستهلاك ولا تنتج التومر بصفة أساسية للتصدير.

ومن خلال استعراض جدول 7، يتضح أن أهم 10 دول مستوردة للتومر تبلغ وارداتها معاً حوالي 524.3 ألف طن، أي حوالي 64.4% من إجمالي الواردات العالمية للتومر والبالغة حوالي 814.2 ألف طن، عام 2013. وتأتي الهند في مقدمة تلك الدول حيث تبلغ كمية وارداتها من التومر 311.6 ألف طن، تمثل نحو 38.26% من إجمالي واردات التومر العالمية، يليها المغرب حيث بلغت وارداتها حوالي 41.5 ألف طن نحو 5.09% من إجمالي الواردات العالمية، وجاءت إندونيسيا في المرتبة الثالثة بكمية واردات بلغت حوالي 29 ألف طن تمثل نحو 3.57% من إجمالي الواردات العالمية، ثم جاءت اليمن في المرتبة الرابعة بكمية بلغت 28.7 ألف طن، أي نحو 3.5% من إجمالي الواردات العالمية.

#### تقدير أهم مؤشرات التجارة الخارجية للتومر المصرية

##### مؤشر النصيب السوقي للصادرات المصرية من التومر، عام 2013

يعكس هذا المؤشر حجم المبيعات الخارجية من التومر المصرية في سوق ما، حيث يدل على وجود سوق حقيقي للتومر المصرية في الدولة المستوردة أم لا، وقد تم اختيار السوق وفقاً للأهمية النسبية للدول المستوردة للتومر المصرية، وحيث أن المغرب تعتبر أكثر الدول استيراداً للتومر المصرية (جدول 8). وبتقدير مؤشر النصيب السوقي بقسمة قيمة الصادرات المصرية من التومر إلى المغرب والبالغة حوالي 9.88 مليون دولار، عام 2013، إلى قيمة واردات المغرب من التومر من دول العالم والبالغة حوالي 68.64 مليون دولار، في نفس العام (جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأغذية والزراعة FAO، 2015). ليلغ المؤشر حوالي 14.4%، وهو يعكس وجود منافسة قوية في تلك السوق بين التومر المصرية والدول الأخرى المصدرة للتومر لنفس السوق.

إنتاجها حوالي 1.33 مليون طن، بما يمثل نحو 17.32% من الإنتاج العالمي للتومر البالغ حوالي 7.7 مليون طن، عام 2013، تليها في الترتيب المملكة العربية السعودية التي بلغ إنتاجها حوالي 11 مليون طن، أي نحو 14.3% من الإنتاج العالمي لنفس العام، وجاءت إيران في المرتبة الثالثة، حيث بلغ إنتاجها حوالي 10.1 مليون طن، تمثل نحو 13.2% من الإنتاج العالمي. ثم الجزائر في المرتبة الرابعة حيث بلغ إنتاجها حوالي 848.2 ألف طن، أي نحو 11.6% من الإنتاج العالمي للتومر في عام 2013.

أما في عام 2015 فقد زاد الإنتاج الكلي من التومر المصرية ليصل إلى حوالي 1.68 مليون طن، أي نحو 20.3% من الإنتاج العالمي للتومر والبالغ حوالي 8.3 مليون طن، في نفس العام. ولا زالت مصر في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لإنتاج التومر، تليها في ذلك إيران التي زاد إنتاجها من التومر، حيث بلغ حوالي 1.05 مليون طن، أي ما يمثل نحو 12.65% من الإنتاج العالمي، ثم تأتي الجزائر في المرتبة الثالثة حيث بلغ إنتاجها حوالي 990.4 ألف طن، أي نحو 11.93% من الإنتاج العالمي للتومر في نفس العام، في حين تراجعَت المملكة العربية السعودية لتأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية لإنتاج التومر، حيث بلغ إنتاجها حوالي 891.7 ألف طن أي نحو 10.74% من الإنتاج العالمي من التومر في نفس العام. وجدير بالذكر أن تلك الدول سالفة الذكر، يمثل إنتاجها متجمعة نحو 65% من الإنتاج العالمي في عام 2015.

مما سبق يتضح أن إنتاج مصر من التومر ازداد بشكل ملحوظ من عام 2013 إلى 2015 بحوالي 356.5 ألف طن، بنسبة زيادة 27% عن عام 2013، ولا زالت مصر في مقدمة الدول المنتجة للتومر عالمياً.

##### الأهمية النسبية للصادرات والواردات المصرية من التومر خلال عام 2013

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من التومر حوالي 826.1 ألف طن، في عام 2013، وتمثل صادرات الدول العشر الواردة بجدول 7، حوالي 93.33% منها، حيث تبلغ إجمالي صادراتها مجتمعة من التومر حوالي 771 ألف طن. وتحتل باكستان المرتبة الأولى لصادرات التومر في العالم، حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 169.15 ألف طن، أي نحو 20.47% من إجمالي الصادرات العالمية للتومر، تليها في المرتبة الثانية العراق التي بلغ إجمالي صادراتها من التومر حوالي 144.6 ألف طن، أي حوالي 17.51% من إجمالي الصادرات العالمية للتومر، ثم تونس حيث بلغ إجمالي صادراتها من التومر حوالي 105.8 ألف طن، أي نحو 12.81% من إجمالي الصادرات العالمية من التومر، وفي المرتبة الرابعة تأتي المملكة العربية السعودية، حيث بلغ إجمالي صادراتها من

أما بالنسبة لتركيا التي تبلغ صادرات مصر إليها من التمور حوالي 69 طن، والهند التي تبلغ صادرات التمور المصرية إليها حوالي 16 طن، عام 2013. فإن معدل اختراق كل من السوق الهندي والتركي يشير إلى إمكانية زيادة الكمية المصدرة من التمور المصرية إليهما.

وتؤكد درجة الانفتاح السوقي المنخفضة، وكذلك معدل اختراق الأسواق المنخفض نسبياً مع الدول الأخرى على ضعف القدرة التنافسية للتمور المصرية لمواجهة المنافسة على الصادرات، وتؤكد نتائج التنبؤ أنه من المتوقع استمرار هذا الوضع التجاري للتمور (جدول 10)، حيث تتزايد الواردات بمعدل أعلى من زيادة الصادرات، وبالتالي تقل أهميتها النسبية في الصادرات الإجمالية للدول العشر السابق التنويه عنها.

### مصفوفة التجارة الخارجية للتمور

بدراسة مصفوفة التجارة الخارجية للتمور بين أهم الدول المصدرة والمستوردة لها (جدول 8)، يتضح أن صادرات مصر من التمور توجه إلى 6 دول فقط وهي المغرب، أندونيسيا، ماليزيا، تركيا، إنجلترا، والهند، وتتركز تلك الصادرات في ثلاث دول فقط، حيث بلغت إجمالي صادرات مصر لتلك الدول حوالي 21.37 ألف طن تمثل نحو 99.5% من إجمالي صادرات مصر من التمور والبالغة حوالي 21.48 ألف طن في عام 2013، وهذه الدول هي المغرب، أندونيسيا، ماليزيا، وتأتي المغرب في المركز الأول حيث بلغ إجمالي صادرات التمور المصرية للمغرب حوالي 8.72 ألف طن تمثل نحو 40.6% من إجمالي صادرات مصر من التمور، يليها في المرتبة الثانية أندونيسيا حيث بلغت صادرات مصر إليها حوالي 7.84 ألف طن أي نحو 35.1% من إجمالي صادرات مصر من التمور، وجاء في المرتبة الثالثة صادرات مصر إلى ماليزيا حيث بلغت تلك الصادرات حوالي 5.12 ألف طن تمثل نحو 23.8% من إجمالي صادرات مصر من التمور.

وتؤكد نتائج مصفوفة التجارة الخارجية للتمور المصرية، على ضعف قدرة تلك التمور على منافسة التمور الأخرى التي تصدرها الدول المنافسة. ويمكن تبرير ذلك بأن المنافسة في السوق العالمي أصبحت تركز على مواصفات الجودة العالمية، وليس مجرد الأسعار خاصة وأن تلك الأسعار تكاد تكون متقاربة للصنف الواحد والجودة متماثلة (الشرباصي، 2009). والدليل على ذلك أن الأسعار التي تصدر بهافي السوق العالمي تنخفض من سنة لأخرى بمعدل انخفاض بلغ حوالي 2.2% خلال الفترة 2000-2015 (جدول 1). وبالرغم من ذلك لم تستطع مصر المنافسة لأن مستوى جودة المنتج المصري وطريقة عرضه وتغليفه وتعبئته ما زالت دون مستوى الجودة العالمية (الشرباصي، 2009).

### نصيب الفرد من التجارة الخارجية للتمور

يعبر هذا المؤشر عن متوسط ما يحصل عليه الفرد من مجموع التجارة الخارجية للتمور (قيمة الصادرات + قيمة الواردات)، وتحسب بقسمة مجموع قيمة التجارة الخارجية للتمور والبالغة حوالي 39.83 مليون دولار، إلى عدد السكان والبالغ حوالي 89.8 مليون نسمة عام 2013، ليكون نصيب الفرد من التجارة الخارجية للتمور المصري حوالي 0.44 دولار للفرد، موزعة ما بين نصيب الفرد من الصادرات والواردات من التمور المصرية والبالغة حوالي 0.37 و0.07 دولار للفرد لكل منهما على الترتيب.

### معدل تغطية الصادرات للواردات من التمور

بقياس نسبة تغطية الصادرات الكلية من التمور المصرية والبالغ قيمتها حوالي 33.4 مليون دولار، عام 2013، إلى قيمة الواردات الكلية منها والبالغة حوالي 5.51 مليون دولار في نفس العام، فقد بلغ معدل التغطية حوالي 606% وهو معدل عالي يعكس وجود فائض في الميزان التجاري المصري للتمور. وعلى الرغم من وجود هذا الفائض، إلا أن ترتيب مصر في تصدير التمور متأخر عالمياً، الأمر الذي قد يعزى إلى ضعف جودة المنتج المصري من التمور في المنافسة في السوق العالمي للتمور.

### درجة الانفتاح الاقتصادي

يعبر هذا المقياس عن درجة تعامل مصر في التجارة الخارجية للتمور مع العالم الخارجي، وهو عبارة عن نسبة إجمالي قيمة الصادرات والواردات المصرية من التمور والبالغة حوالي 39.83 مليون دولار، إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي والبالغ حوالي 288.6 مليار دولار، عام 2013، لتبلغ درجة الانفتاح الاقتصادي حوالي 0.138 مليون دولار.

### معدل اختراق الأسواق

يمكن ترتيب أهم الدول المستوردة للتمور وفقاً لمعدل اختراق أسواقها، حيث كانت أعلاهم الهند والتي بلغ معدل اختراقها 1.002، تليها النيجر إذ بلغ معدل اختراق السوق بها حوالي 0.64، ثم أمريكا 0.54، ثم تركيا 0.37، وأخيراً اليمن 0.35. وتدل قيمة معدل الاختراق على أن التمور المصرية أكثر قدرة على اختراق أسواق كل من النيجر وأمريكا واليمن، وحيث أن صادرات مصر من التمور إلى تلك الدول سابق الإشارة إليها تكاد تكون منعدمة (جدول 8)، أي أن الصادرات المصرية من التمور لم تخترق تلك الأسواق بعد وأن تلك الأسواق ما هي إلا أسواق واعدة للتمور المصرية، وأن معدل الإختراق المرتفع نسبياً يشير إلى إمكانية فتح أسواق جديدة للتمور المصرية بتلك الدول، وإن كان لم تصدر إليهم أي تمور إلا أن قدرتنا على المنافسة في تلك الأسواق مرتفعة.



## جدول 7. الأهمية النسبية للصادرات والواردات العالمية من التمور خلال عام 2013

الواردات العالمية من التمور			الصادرات العالمية من التمور			أهم الدول	
الترتيب	الأهمية النسبية (%)	الكمية (ألف طن)	الترتيب	الأهمية النسبية (%)	الكمية (ألف طن)		
1	38.26	311.57	الهند	1	20.47	169.2	باكستان
2	5.09	41.48	المغرب	2	17.51	144.6	العراق
3	3.57	29.11	إندونيسيا	3	12.81	105.8	تونس
4	3.53	28.71	اليمن	4	12.08	99.8	السعودية
5	2.93	23.87	أمريكا	5	11.26	93.03	إيران
6	2.66	21.68	النيجر	6	9.28	76.66	الإمارات
7	2.38	19.42	ماليزيا	7	3.18	26.33	إسرائيل
8	2.2	17.92	تركيا	8	2.97	24.59	مصر
9	1.97	16.04	إنجلترا	9	2.5	20.68	الجزائر
10	1.78	14.55	الصين	10	1.25	10.33	فرنسا

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، WWW.FAO.org .

## جدول 8. مصفوفة التجارة الخارجية لكميات الصادرات والواردات بالطن من التمور بين أهم الدول، عام 2013

الدول المستوردة	الهند (طن)	المغرب (طن)	إندونيسيا (طن)	اليمن (طن)	أمريكا (طن)	النيجر (طن)	ماليزيا (طن)	تركيا (طن)	إنجلترا (طن)
باكستان	154413	0	0	0	3017	0	0	185	3773
العراق	128504	655	0	1254	4	0	53	0	66
تونس	1301	27886	4359	0	4994	45	4843	2947	1697
السعودية	1572	0	579	31798	305	100	781	13137	936
إسرائيل	138	0	0	0	1763	0	43	2175	3825
مصر	16	8718	7538	0	0	0	5118	69	26
الجزائر	0	966	17	0	245	330	43	0	646
فرنسا	0	2	0	0	0	0	0	17	2069
عمان	3522	0	0	72	0	0	114	0	0

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، WWW.FAO.org .

السلاسل للمتغيرات موضع البحث، وبناءً على ذلك فقد تم إعادة الاختبار للمتغيرات موضع البحث عند الفروق الأولى لها وتبين أنها مستقرة، وعلى ذلك فإن تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها، ولكنها مستقرة عند الفروق الأولى لها (الأشكال 2، 4، 6، 8، 10، 12، 14، 16 و18)، وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، خلال فترة الدراسة (جدول 9).

وقد تم التعامل مع جميع المتغيرات موضع البحث في صورة اللوغاريتم الطبيعي لها Ln. وبناءً على نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات سابق الإشارة إليها، والذي تبين منه أن تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها، ولكنها مستقرة عند الفروق الأولى لها، وبناءً عليه فقد تم إجراء التنبؤ لتلك المتغيرات سائلة الذكر عند الفروق الأولى، حيث اتضح أن أفضل طرق التنبؤ هي طريقة هولت وينتر حيث تبين أنها أقل قيمة لمجموع مربع الخطأ. ويتضح من خلال جدول 10، ومن خلال التنبؤ تبين أن الكمية المتوقعة للاستهلاك المحلي من التمور في عام 2020، سوف تزيد بحوالي 95.6% عن الكمية المتوقعة من الإنتاج المحلي منها، ولا غرابة في ذلك خاصة أن متوسط نصيب الفرد المصري من التمور يبلغ حوالي 18 كجم/ السنة، عام 2015، أي ما يزيد بنحو 93.3% عن المتوسط العالمي لنصيب الفرد البالغ حوالي 1.2 كجم/ السنة، (جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأغذية والزراعة FAO، 2015). مما يعني وجود إسراف شديد في استهلاك التمور في مصر. كما أنه من المتوقع أيضاً أن تزيد كمية الواردات من تلك التمور عن الكمية المتوقعة لصادراتها، في عام 2020، بحوالي 65.5%، مصحوباً ذلك بانخفاض متوقع في سعر المنتج بحوالي 7.68% عن السعر الحالي في عام 2015.

## التنبؤ بالمساحة المزروعة وكمية الإنتاج والإنتاجية الفدانية، وحجم الصادرات والواردات وسعر المنتج للتمور المصرية حتى عام 2020

تعرف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة منتظمة من الملاحظات المرتبة زمنياً تعتمد على بعضها، ويعتبر تحليل السلاسل الزمنية من أهم أساليب الاستدلال حول المستقبل بناءً على أحداث الماضي والحاضر. ويجب التأكد من خلو السلاسل الزمنية موضع البحث من مشكلة الارتباط الذاتي، ويراعى أن يتم التعامل مع جميع متغيرات الدراسة في صورتها اللوغاريتمية (Ln)، وهناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن بيانات السلسلة الزمنية لمعظم المتغيرات الاقتصادية غالباً تكون غير ساكنة في مستوياتها، وذلك بسبب الأثر الديناميكي للسلسلة، وكقاعدة عامة فإن البيانات غير الساكنة لا يمكن التنبؤ بها ولا يمكن أن تكون قابلة للنمذجة والنتائج التي يتم الحصول عليها باستخدام سلسلة زمنية غير ساكنة غالباً ما تكون زائفة ومضللة (Douglas et al., 2015).

وقد تم تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع البحث وهي كل من المساحة المزروعة والإنتاج الكلي من التمور المصرية، والإنتاجية الفدانية، والإستهلاك الكلي للتمور، وكمية وقيمة كل من الصادرات والواردات من التمور المصرية، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة من الاختبارات وأساليب الاقتصاد القياسي. حيث تم إجراء اختبار جذر الوحدة لتلك المتغيرات، وأظهرت النتائج عدم استقرار بيانات متغيرات البحث عند مستوياتها (الأشكال 1، 3، 5، 7، 9، 11، 13، 15 و 17)، حيث أن القيم المطلقة المحسوبة لاختبار ديكي فولر الموسع تقل عن القيم الحرجة عند مستوى 0.5%، وعلى ذلك فإننا نقبل الفرض الأصلي القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار تلك

جدول 9. نتائج اختبار جذر الوحدة للمساحة والإنتاج والإنتاجية الفدانية وكمية وقيمة الصادرات والواردات من التمور في مصر خلال الفترة (1990-2016)

المتغير	عند المستوى NS	عند الاختلاف الأول	النتيجة
المساحة (ألف فدان)	0.645-	**3.917-	I(1)
الإنتاج (ألف طن)	0.264	*2.346-	I(1)
الإنتاجية (طن/فدان)	3.515-	**3.411-	I(1)
كمية الاستهلاك (مليون طن)	1.516-	** 5.793-	I(1)
كمية الصادرات (ألف طن)	1.708-	*2.346-	I(1)
قيمة الصادرات (مليون دولار)	1.314-	**5.899-	I(1)
كمية الواردات (ألف طن)	0.949-	**3.971-	I(1)
قيمة الواردات (مليون دولار)	0.201-	*2.452-	I(1)
سعر المنتج (دولار/طن)	2.055-	**4.621-	I(1)

NS تشير إلى عدم المعنوية، \* تشير إلى مستوى المعنوية 0.05، \*\* تشير إلى مستوى المعنوية 0.01

المصدر: - جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، WWW.FAO.org .

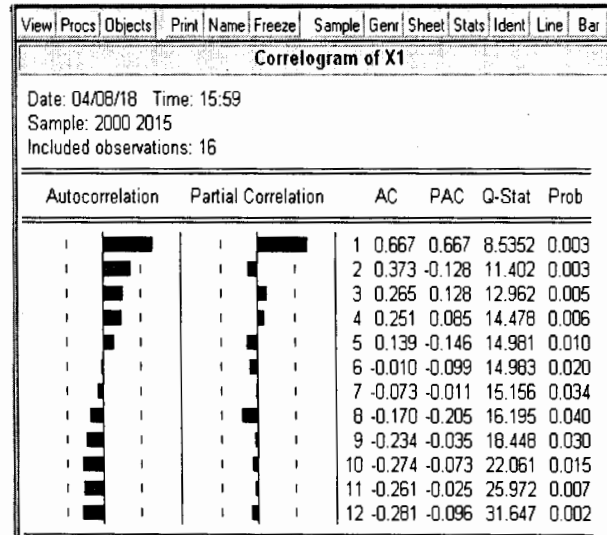
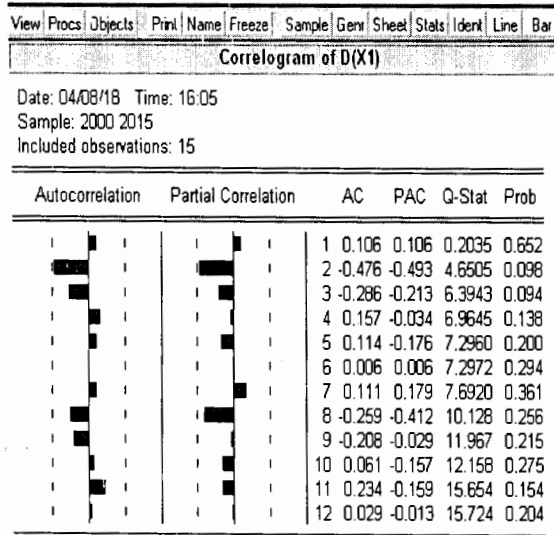
- حُسبت باستخدام برنامج Eviews

جدول 10. قيم التنبؤ للمساحة والإنتاج والإنتاجية الفدانية والاستهلاك المحلي وكمية وقيمة الصادرات والواردات من التمور في مصر خلال الفترة (2016-2020)

المتغير	2015	2020	كمية الفرق	(%)
المساحة (ألف فدان)	119.9	132.9	13 +	10.8 +
الإنتاج (ألف طن)	1687.9	2230.5	542.6 +	32.2 +
الإنتاجية (طن/فدان)	154.04	15.6	1.56 +	11.1 +
كمية الاستهلاك (مليون طن)	1.69	3.85	2.16 +	127.8 +
كمية الصادرات (ألف طن)	9.35	11.85	2.16 +	29.8 +
قيمة الصادرات (مليون دولار)	11.83	19.73	7.9 +	66.7 +
كمية الواردات (ألف طن)	8.36	16.32	7.96 +	95.3 +
قيمة الواردات (مليون دولار)	10.53	15.52	4.99+	47.38 +
سعر المنتج (دولار/طن)	278.6	257.2	21.4 -	7.68 -

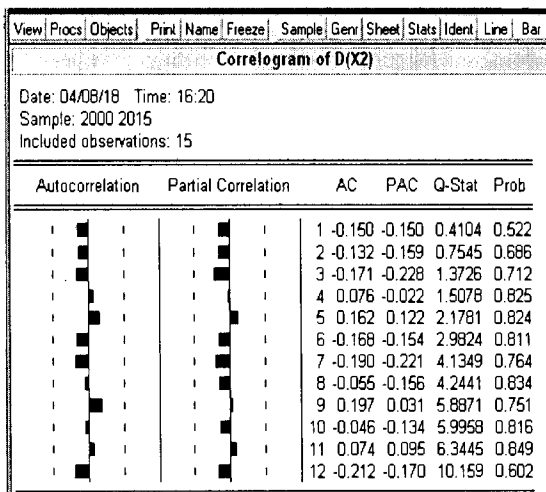
المصدر: - جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، WWW.FAO.org.

- حُسبت باستخدام برنامج Eviews

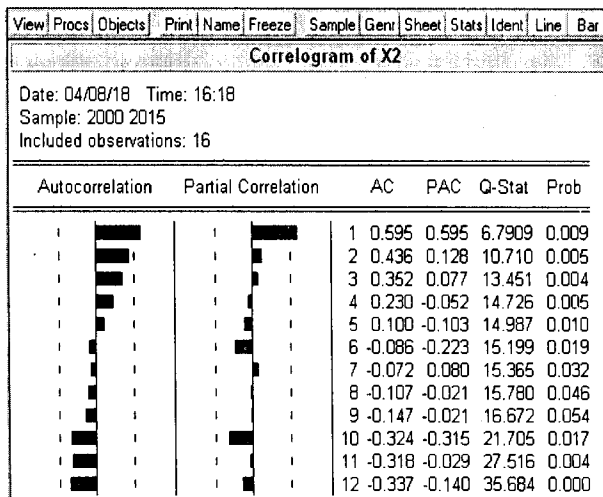


شكل 2. المساحة المزروعة من التمور عند الفروق الأولى

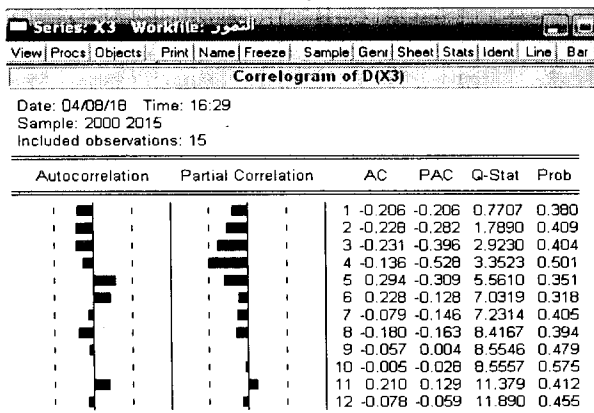
شكل 1. المساحة المزروعة من التمور عند مستواها



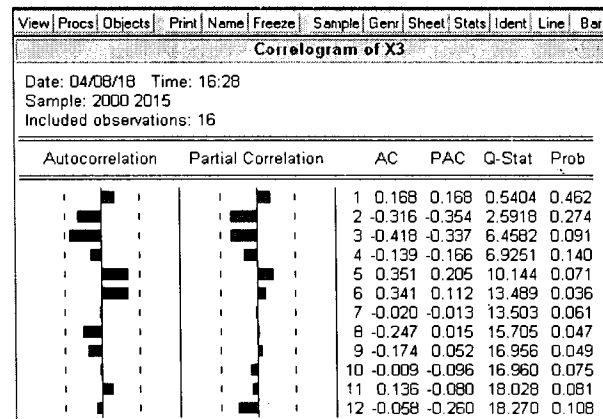
شكل 4. الإنتاج الكلي من التمور عند الفروق الأولى



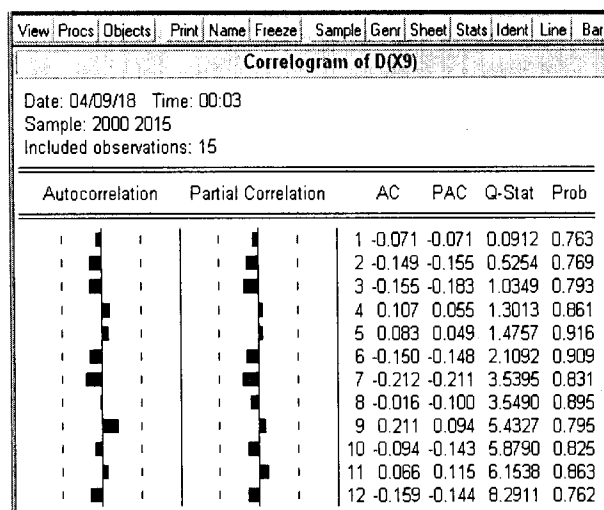
شكل 3. الإنتاج الكلي من التمور عند مستواها



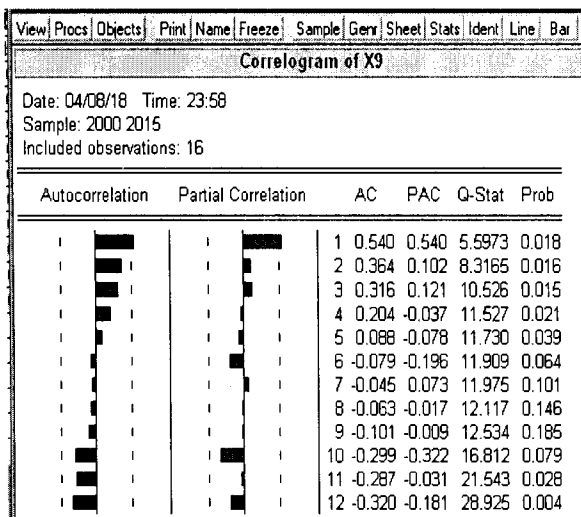
شكل 6. الإنتاجية الفدانية من التمور عند الفروق الأولى



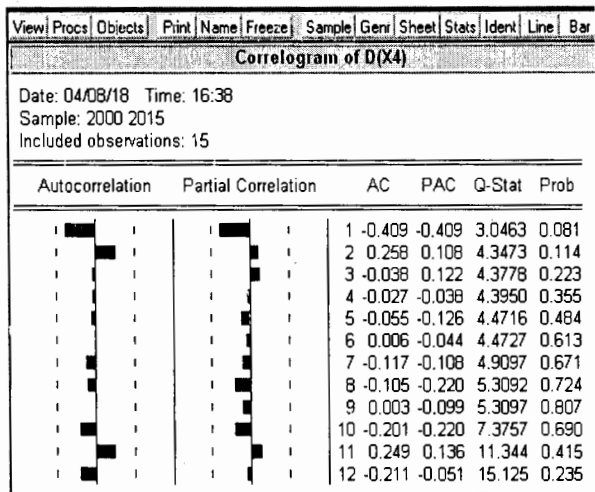
شكل 5. الإنتاجية الفدانية من التمور عند مستواها



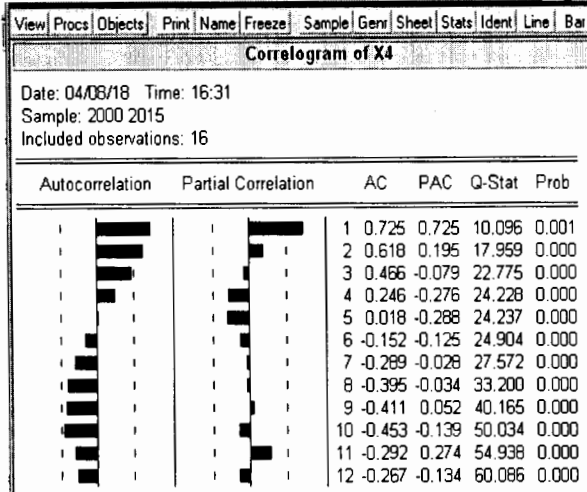
شكل 8. الإستهلاك الكلي من التمور عند الفروق الأولى



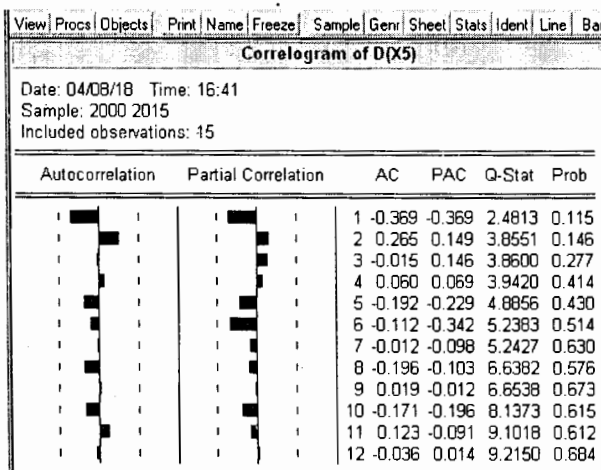
شكل 7. الإستهلاك الكلي من التمور عند مستواها



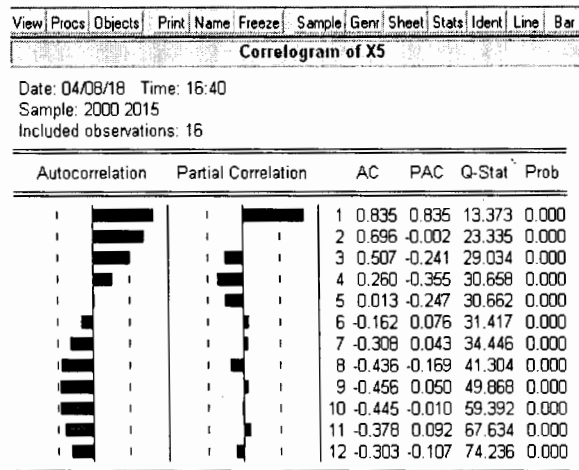
شكل 10. كمية الصادرات من التمور عند الفروق الأولى



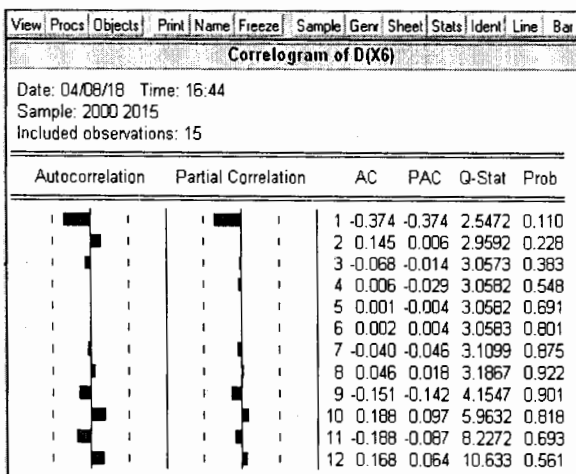
شكل 9. كمية الصادرات من التمور عند مستواها



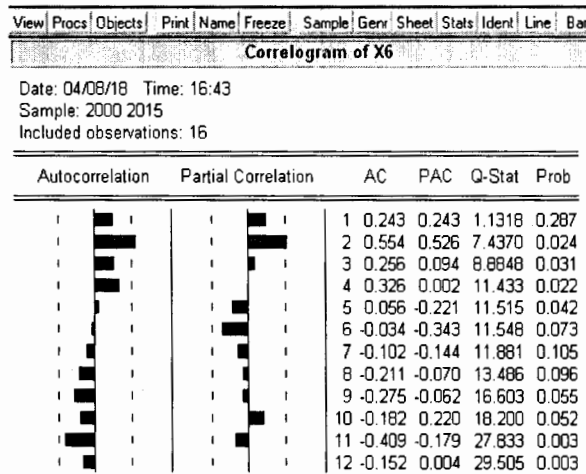
شكل 12. قيمة الصادرات من التمور عند الفروق الأولى



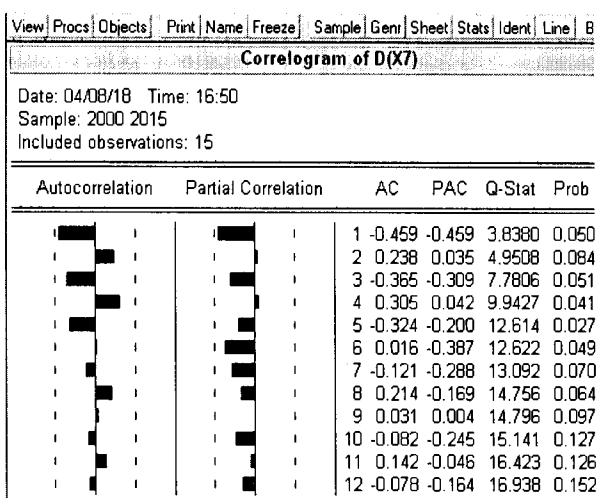
شكل 11. قيمة الصادرات من التمور عند مستواها



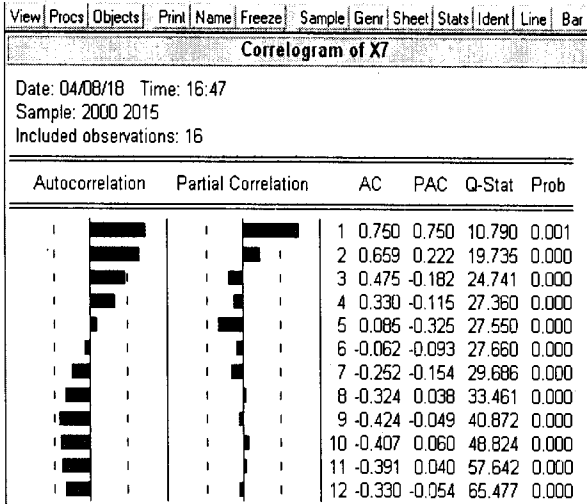
شكل 14. كمية الواردات من التمور عند الفروق الأولى



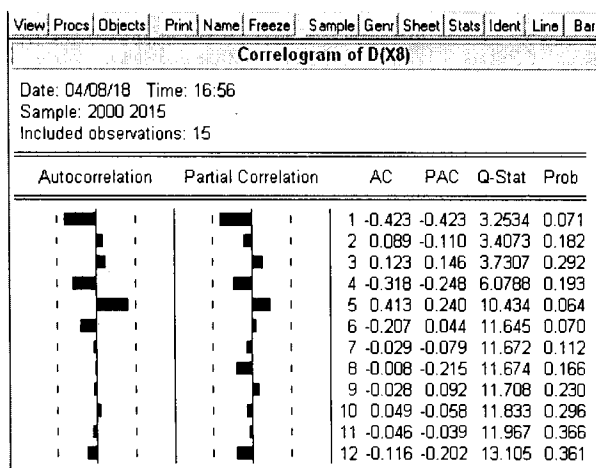
شكل 13. كمية الواردات من التمور عند مستواها



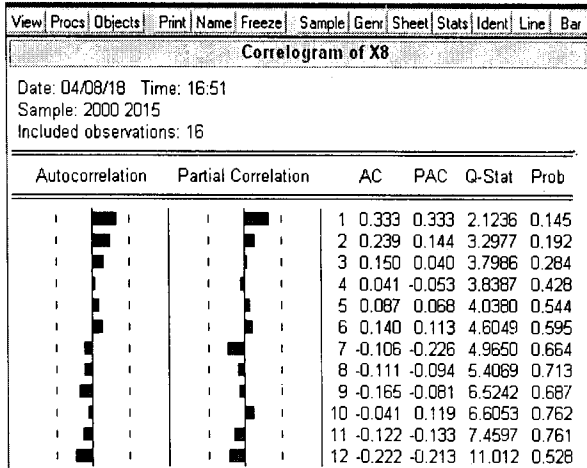
شكل 16. قيمة الواردات من التمور عند الفروق الأولى



شكل 15. قيمة الواردات من التمور عند مستواها



شكل 18. سعر المنتج للتمور عند الفروق الأولى



شكل 17. سعر المنتج للتمور عند مستواها

## المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2015).  
النشرة السنوية للإنتاج الصناعي السلعي، القاهرة،  
أعداد متفرقة.
- الشرقاوي، السيد محمود (2012). رؤية نقدية بحثية في  
مجال العلوم الاقتصادية والاقتصادية الزراعية فيما  
بين النظرية والتطبيق، الجزء الثاني، كلية الزراعة،  
جامعة الإسكندرية، ص 111، 112.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2016). الكتاب السنوي  
للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، ص 36.
- القحطاني، سفر بن حسين (2011). الأهمية الاقتصادية  
لإنتاج التمور في المملكة العربية السعودية، قسم

## التوصيات

- 1- ضرورة العمل على فتح أسواق جديدة للتمور المصرية في بعض الدول، مثل أمريكا واليمن والنيجر.
- 2- الاهتمام بزراعة الأصناف عالية الجودة، التي تلقى قبولا في الأسواق الخارجية.
- 3- توفير معدات التصنيع اللازمة بأسعار مناسبة، للتشجيع على جذب المستثمرين.
- 4- الاهتمام بالإنتاج الموجه خصيصًا للتصدير والاهتمام بعمليات التعبئة والتغليف والحفظ.
- 5- التصدير في الميعاد المناسب للسوق العالمي وفقًا لمواسم الإنتاج والتصدير، وذلك لتحقيق القدرة العالية على المنافسة، ومن ثم إختراق الأسواق الجديدة.

عبد الحميد، خالد هاشم (2008). تسهيلات التجارة الخارجية وأثارها على تنافسية الصادرات المصرية، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة. منظمة الأغذية والزراعة FAO (2015). قاعدة البيانات .WWW.FAO.org

Douglas, C.M., C.L. Jenninfs and M. Kulahci (2015). Introduction to Time Series Analysis and Forecasting. John Wiley and Sons. Inc.

الاقتصاد الزراعي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود.

الشرباصي، شريف فتحي (2009). الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لنخيل البلح في مصر، البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع.

حسني، محمود حسن (1994). اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة عين شمس، القاهرة.

## AN ECONOMIC STUDY OF THE PRODUCTIVE AND EXPORT IMPORTANCE OF EGYPTIAN DATES

Doaa H.I. Mahmoud

Econ. and Agribusiness Dept., Fac. Agric. Univ., Egypt

**ABSTRACT:** Date palms have an economic and productive importance in the Arab world. Egypt ranks the first in the world in date's production. The current study aims to study the foreign trade, and to perform forecasting analysis to predict the most important productive and economic indicators of Egyptian dates until 2020. The study has found many results: The growth rate of the dates imports is higher than the growth rate of its production by 18.9%, while its exports growth rate increased by 5%. The differences between previous growth rates will continue until 2020. The relative importance of Egypt's production of dates is increasing from 17.32% to 20.34%, between 2013 and 2015. Market share of Egyptian exports of dates was about 14.4%; in other words, there is a competition for Egyptian dates in foreign markets. The rate of export coverage for imports from Egyptian dates was estimated at 606%, it's a high rate reflecting a surplus in the Egyptian trade balance for dates. The decline in both the degree of market openness and the penetration rate of the markets is a sign of the weak competitiveness of Egyptian dates to face the competition for exports.

**Key words:** Market share, rate of coverage, market penetration rate, date exports, forecasting.